عواصف التغيير.. والمطلوب فلسطينيا

بقلم: د. فريد أبوضهير
كلية الإعلام – جامعة النجاح الوطنية

ربما يكون إصرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واللجنة المركزية لحركة فتح على المضي قدما في التصويت على مشروع قرار إدانة الاستيطان ووقفه في مجلس الأمن. وهو القرار الذي تصدت له الولايات المتحدة بالفيتو، فيما صوتت لصالحه جميع الدول الأعضاء الأخرى وعددها أربعة عشر دولة، ربما يكون هذا الإصرار محطة مهمة تمثل نقطة البداية لعملية مراجعة سياسية فلسطينية شاملة في ظل التطورات المذهلة التي تشهدها المنطقة. فقد جاء إصرار قيادة السلطة الفلسطينية والمنظمة هذا رغم الضغوط الأمريكية التي سعت لسحب مشروع القرار، وهددت بإجراءات عقابية بحق السلطة، بما فيها تقليص المساعدات المالية لها.

هذا الموقف الفلسطيني يدفعنا للتساؤل حول الخطوات التي يمكن اتخاذها مع تصاعد الأحداث على الساحة العربية، ومع التغيرات المتوقعة لهذه الأحداث، والتي من شأنها أن تلقي ظلالا ثقيلة على القضية الفلسطينية في المرحلة المقبلة.

رياح التغيير

مما لا شك فيه أن القضية الفلسطينية كانت، وما تزال، مرتبطة إلى حد كبير بالمسار الذي تتخذه السياسة العربية والدولية. فوجود أنظمة حكم عربية خاضعة للإرادة الأمريكية، وغير معادية للاحتلال الإسرائيلي، كان سببا في تكبيل أيدي الشعب الفلسطيني، ودفعه لسلوك نهج التسوية كخيار استراتيجي، وربما وحيد، لحل الصراع. ويبدو أن الرئيس الراحل ياسر عرفات قد التقط الرسالة بوضوح بعد خروج الثورة من لبنان في العام 1983، وبدأ مسيرة التسوية التي توجت باتفاق أوسلو. وقد دفع الشهيد ياسر عرفات الثمن غاليا جراء هذه التسوية، إذ أن ثباته على موقفه أمام الولايات المتحدة وإسرائيل، وعدم إقدامه على التنازل عن الحقوق الفلسطينية أدى إلى اغتياله سياسيا ثم جسديا.

كما أن الشهيد ياسر عرفات التقط لحظة التغيير في أوروبا الشرقية وانهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الشيوعية، وأدرك أن استمرار الاعتماد على تلك المنظومة لن يكتب له الاستمرار مع تبلور نظام القطب الواحد في العالم واستفراد الولايات المتحدة في إدارة السياسة العالمية. فكان أن راهن عرفات على الاعتماد على الذات الفلسطيني والتعاطي مع السياسة الأمريكية في المنطقة، وهي السياسة المدعومة عربيا بشكل مطلق، بما لا يفسح مجالا لأية مشاريع أخرى لأخذ دورها ومكانتها في المنطقة.

رياح التغيير هذه المرة عاتية وشديدة ومركزها بؤرة الأحداث في المنطقة.. وهي مصر. بالطبع انطلقت الشرارة من تونس، وهي الدولة التي لعبت دورا مهما فيما يسمى "محور الاعتدال العربي". ولكن الزلزال

الحقيقي حدث في مصر بما لها من ثقل إقليمي وعالمي. واليوم تثور الاضطرابات في ليبيا، وكذلك في اليمن والبحرين، وهناك بوادر لانتقال الأحداث إلى الجزائر وربما المغرب وإيران.. ومن يدري إلى أين سيصل قطار الثورة في المنطقة.

المهم أن هذه الثورات والهبات، وبصرف النظر عن نتائجها، سيكون لها ما بعدها. لن تعود عقارب الساعة إلى الوراء، ولا بد إلا وأن يحدث انعطافات في سير الأحداث والقضايا المختلفة في المنطقة. فالأنظمة ستتغير، وإن لم تتغير جميعها فستتغير سياساتها تجاه شعوبها، وستكون أكثر تمثيلا لهذه الشعوب وأكثر تعبيرا عن إرادتها.

التغيير والقضية الفلسطينية

مما لا شك فيه أن من أهم القضايا، ومن أوائل القضايا التي ستتأثر بشكل جوهري برياح التغيير هو القضية الفلسطينية. بالطبع لا يمكن التكهن بالمسار الذي ستتخذه هذه القضية بشكل مؤكد، ولكن هناك مؤشرات مهمة في هذا الصدد. أهم هذه المؤشرات هو أن الشعوب العربية أكثر التفافا حول الحقوق الفلسطينية من أنظمتها (السابقة والحالية)، وأكثر ثباتا على مواقفها المتصدية للسياسة الأمريكية والإسرائيلية. وليس معنى هذا أن هذه الدول في ظل أنظمتها الجديدة سوف تشن الحروب على إسرائيل لانتزاع هذه الحقوق، ولكنها ستكون أكثر تأييدا للمواقف الفلسطينية في مواجهة التعنت الإسرائيلي، وأكثر جرأة في مواجهة السياستين الأمريكية والإسرائيلية.

كما أنه من المهم الإشارة إلى أن السياسة العربية الجديدة تجاه القضية الفلسطينية ستحتاج إلى بعض الوقت، ربنا سنة، وربما أكثر، لكي تتبلور بشكل واضح، ولكي تأخذ طريقها في التأثير المباشر على السياسة العالمية تجاه هذه القضية المحورية. ولكن بطبيعة الحال ستكون هناك اتصالات وترتيبات وتنسيق بين الأطراف الفلسطينية وبين حكومات وأحزاب تلك الدول، بهدف التعامل مع المستجدات على صعيد القضية الفلسطينية.

ومن المتوقع أن تشهد الساحة الفلسطينية تغيرات على مسارات عدة، داخلية وخارجية. فمثلا، من المتوقع أن تلعب دول، مثل مصر، دورا أكثر فعالية في تحقيق المصالحة الفلسطينية. ومن المتوقع كذلك أن يكون لها دور مهم في رفع الحصار عن غزة، أو تخفيفه. كما أن ملف الأسرى قد يشهد حراكا لإتمام عملية تبادل الأسرى. هذا بالإضافة إلى قضايا الاستيطان والقدس وغيرها من الأمور الملحة. كل هذا مرهون بتطور الأحداث على الساحة الداخلية للدول العربية التي تشهد تغيرات، وبخاصة فيما يتعلق بطبيعة النظام السياسي الذي يتوقع أن يتبلور خلال الفترة القادمة ودوره الإقليمي والدولي.

كيف نواجه التغيير؟

السؤال الكبير الذي يطرح نفسه في الوقت الراهن هو: كيف نتعامل نحن الفلسطينيون مع هذا الإعصار الذي يجتاح العالم العربي؟

بالتأكيد لا يجوز لنا على الإطلاق أن نقف موقف المتفرج، فيما يعصف هذا الإعصار بالمنطقة من كل مكان. وبالتأكيد أيضا ليس من اللائق بشعب قاوم الاحتلال لعقود طويلة أن يتدخل بالشؤون الداخلية للدول العربية، وأن يناصر طرفا على طرف. بل يجب أن يترك للشعوب العربية الخيار لكي تقرر لنفسها ما الذي تريده. ولكن في الوقت نفسه، ينبغي علينا أن نعيد النظر في جملة من الأمور، وأن نقوم بعدد من الخطوات على الصعيد الداخلي بشكل خاص، بهدف تهيئة المناخ للمرحلة القادمة، وهي مرحلة يكتنفها الغموض، وتكثر فيها التكهنات.

ومن الخطوات التي من الضروري القيام بها على الصعيد الداخلي:

1- الشروع في حوار وطني شامل بهدف إنهاء الانقسام. ومن المعلوم أن مسألة إنهاء الانقسام باتت واضحة المعالم بعد مضي كل هذه السنوات على الخلاف والصراع الفلسطيني الداخلي. فمما لا شك فيه أن اتفاق القاهرة لعام ٢٠٠٥، ووثيقة الوفاق الوطني، واتفاق مكة، والورقة المصرية وما تلاها من تفاهمات وحوارات بين فتح وحماس، كلها تعد إنجازا ينبغي البناء عليه. ولكن يبدو أن مسألة إنهاء الانقسام تتعلق أساسا بوجود برنامجين مختلفين، هما برنامج المقاومة وبرنامج التسوية. ويبدو أن التغيير الذي يحدث في الوقت الراهن في مصر، وفي دول عربية أخرى، سيفرض معادلة تزاوج بين البرنامجين، كما حدث في وثيقة الوفاق الوطني. ولذلك، لا بد من الشروع في حوار جاد، ومتواصل، وشفاف، ومتجرد، بهدف إنهاء الانقسام، وإعادة اللحمة إلى الوطن الذي مزقته الصراعات.

2- البحث في إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني. فالانتخابات ليست الطريق الوحيد لحسم الأمور. والانتخابات لوحدها ليست الديمقراطية. فتونس كان فيها انتخابات، ومصر كان فيها انتخابات أيضا، ومع ذلك فشلت هذه الدول في ممارسة الديمقراطية الحقيقية من حيث التعددية والمشاركة السياسية وتداول السلطة والتمثيل الحقيقي للشعب وضمان درجة عالية من النزاهة والشفافية الإدارية والمالية والسياسية. فالإصرار على الانتخابات، على أهميتها، ليس الحل. إنما المطلوب هو إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني بتوافق وطني شامل، يتم من خلاله إعادة بناء وهيكلة منظمة التحرير، وصياغة ميثاق وطني جديد يمثل إرادة الشعب الفلسطيني، وبناء نظام سياسي فلسطيني يجسد التمثيل الحقيقي للشعب، والاعتراف بأهمية تداول السلطة، واعتماد مرجعية وطنية تمثل جميع الأطياف السياسية الفلسطينية للمضي قدما في تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني.

3- البدء بإجراءات بناء الثقة بين فتح وحماس في الضفة وفي غزة بهدف تهيئة الأجواء لإنهاء الانقسام. وعلى رأس هذه الأوليات الوقف الفوري للحملات الإعلامية من قبل إعلام الطرفين. إن هذه الحملات، وأساليب صياغة المادة الإعلامية، بل التصريحات الإعلامية من قبل المسؤولين في الطرفين، تعمل على توتير الأجواء وإبقاء حالة الانقسام هي سيدة الموقف. ومن هذه الإجراءات أيضا،

على سبيل المثال وليس الحصر، إطلاق الحريات، ووقف الاعتقال السياسي، وفتح المؤسسات والجمعيات المغلقة منذ الانقسام وحتى الآن، وإعادة الموظفين المفصولين عن العمل بسبب الانتماء السياسي، وتعويض المتضررين عن الانقسام، وغير ذلك من الإجراءات. ومن المهم أن تشرف لجان مشتركة من فتح وحماس والفصائل الأخرى والمستقلين على مثل هذه الخطوات.

إن خطوات إعادة بناء الثقة هي استجابة فعلية وواقعية لمتطلبات التغيير التي تجتاح المنطقة العربية. فمن المتوقع أن تقوم الدول التي شهدت عملية التغيير، وبخاصة مصر، بدور فاعل في التأثير على المعادلة الفلسطينية، وبخاصة ترتيب البيت الداخلي، تمهيدا لاستئناف الجهود المتواصلة لإقامة الدولة الفلسطينية والتصدي للسياسات الإسرائيلية التي تحول دون تحقيق هذا الهدف.

من المهم أن يبادر الفلسطينيون لالتقاط لحظة التغيير التي تجتاح العالم العربي، وأن يجسدوا إرادة الشعب وقواه السياسية من خلال التمثيل في هياكل المنظمة والسلطة، وكذلك السياسات المتبعة في إدارة العملية السياسية، والأهم توحيد الصف الفلسطيني. فالضمانة الوحيدة لنا كشعب فلسطيني للمضي في طريق الخلاص من الاحتلال هو الوحدة واعتماد سياسة توافق وطني في مواجهة التحديات في إطار شراكة سياسية حقيقية. وهذا هو الأسلوب الأمثل في التعاطي مع العواصف، بل الزلازل السياسية التي تجتاح المنطقة، وهي عواصف لن تمر مرور الكرام على قضيتنا، وعلى مستقبل شعبنا، بل ستجبر الجميع على التعاطي معها ومعالجة تأثيراتها على كل المستويات.